

قرينة التضام وأثرها في رصد المناسبات الجمالية والنصية دراسة في أحاديث الأربعين النووية

أ. مقران شطة

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

مقدمة:

من المسائل الرئيسية التي حظيت باهتمام العديد من اللغويين قديما وحديثا في تقديم للنحو العربي مفهوم العامل النحوي، هذه المسألة التي وقفوا إزاءها موقفين بين مؤيد ومعارض. وعلى الرغم من أن المؤيدين لفكرة العامل في النظر النحوي كثر إلا أننا لا نعدم بعض المحاولات التي تختلف درجة تأثيرها من واحد لآخر.

وإذا عدنا إلى التراث اللغوي العربي سنجد موقف الرفض للعامل عند محمد قطرب بن المستير (ت 206 هـ) وإن كان طرقه له بشكل جزئي، وابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) الذي خصص كتابا لنقد النحو ومناهج النحاة قبله أسماه **الرد على النحاة** وقد أبرز موقفه من النحو عموما في بداية كتابه بقوله: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف عن النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما اجمعوا عليه من الخطأ فيه"⁽¹⁾.

تجدد موقف الرفض في العصر الحديث عند عدد من اللسانيين من أمثال إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس وعبد الرحمان أيوب... وغيرهم من اللسانيين الذين تشبعوا بالنظريات اللسانية الحديثة، ما تجدر الإشارة إليه أن كل هذه المحاولات رغم إبداء موقفها الراض للعامل النحوي لم تستطع أن تُقدم بدائل عنه، باستثناء "تمام حسان" الذي استطاع أن يوجد جهازا مفهوما متكاملا للكشف عن المعني بمختلف

صوره في غنى عن العامل من خلال وضعه لنظرية القرائن النحوية. فما هي هذه النظرية؟

1. نظرية القرائن النحوية/ تضافر القرائن:

نظرية القرائن النحوية نظرية لسانية عربية وضع معالمها الأساسية اللساني المصري تمام حسان سنة 1973 في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، مجال البحث فيها اللغة العربية الفصحى وموضوعها المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة من الصوت إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة⁽²⁾. أما الغاية الأساسية من هذه النظرية فتتجلى في الكشف عن المعنى عموماً والمعنى النحوي بصفة خاصة، فهي "مسئولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى"⁽³⁾.

وتستأنس هذه النظرية بمنهج استدلاي يعتمد على مفهوم القرينة بشكل أساسي فالمعنى في هذه النظرية "لا يتعين إلا بقرينة"⁽⁵⁾. وهي كل ما يستعان به من أمور حاضرة للوصول إلى الحقيقة المجهولة كأن تدل مثلاً آثار النار في مكان قفر على وجود إنسان به أو مروره منه والقرينة في مجال اللغة بصفة عامة وبصفة خاصة في نظرية القرائن النحوية "كل وسيلة مؤثرة في فهم المعنى النحوي وإفهامه"⁽⁶⁾، سواءً بدلالة العبارة مباشرة أو بما يشير أو يومئ أو يقتضيه معنى لم يرد عنه تعبير صريح.

لقد انبنى عن القول برفض فكرة العامل النحوي في نظرية القرائن النحوية لفهم العلاقات السياقية وتفسيرها اللجوء إلى مجموعة من القرائن التي تنقسم إلى قرائن مقالية ومقامية؛ أما الأولى فتشمل القرائن اللفظية والمعنوية. وأما الثانية فهي ما يطلق عليها القرائن الحالية وتعرف من المقام ويتفرع عن النوعين

— قرينة التضام وأثرها في رصد المناسبات الجمالية والنصية دراسة في أحاديث الأربعين النووية

الأولين مجموعة من القرائن الأخرى، فضمن القرائن المعنوية نجد: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة، وضمن القرائن اللفظية نجد: الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم.

وتقوم بين نظرية القرائن النحوية ومفهوم المناسبة علاقة قوية؛ فهذه الأخيرة — أي نظرية القرائن — تسمح لنا برصد المناسبة؛ "إننا نستطيع بواسطتها — أي القرائن — أن نلمح الصلة أو الرابطة أو العلاقة بين كل جزء من أجزاء السياق وبين الأجزاء الأخرى"⁽⁷⁾. وحسب علمي فإن البحث في العلائق والروابط والصلات بين الوحدات اللغوية في السياق يعدُّ من طرائق رصد المناسبات في اللغة.

2. قرينة التّضام:

يرد للفظ المناسبة حضور قوي ضمن قرينة التضام؛ فهو — أي التضام — "قرينة على المعنى بحسب ما يرهص به حيز اللفظ... من مناسبة بين هذا اللفظ وغيره"⁽⁸⁾. وقبل أن نتحدث عن مفهوم المناسبة على ضوء قرينة التضام علينا أن نتعرف على مفهوم التضام وكيف يكون قرينة على المعنى/المعنى النحوي؟

إن مصطلح القرينة ليس بالضرورة مصطلحا مصاحبا لمصطلح التضام في كل حالاته فالتضام * Collocation قبل كل شيء "ظاهرة لغوية لا تخفى على المتحدث باللغة المعينة"⁽⁹⁾. ومؤدى هذه الظاهرة أن يُنظر إلى كلمتين أو كلمات على أنها وحدات معجمية مفردة، مستخدمة بحكم العادة في ترابط بعضها مع بعض في لغة ما، فكلمة (منصهر) تتضام مع مجموعة من الكلمات مثل: (حديد،

ونحاس، وفضة، وذهب)، ولكنها لا تتضام مع كلمات أخرى مثل: (جلد، أو ورق، أو قماش)، وبحكم العادة والإلف نتوقع أن تجيء هذه الكلمة مضامةً لهذه الكلمة وليس مع كلمة أخرى.

إن التضام "قرينة لفظية على المعنى بحسب ما يرهص به حيز اللفظ"، وهو أيضاً قرينة لأنه وسيلة مؤثرة في فهم المعنى النحوي وإفهامه⁽¹⁰⁾، وهو قرينة لفظية "لارتباطه الوطيد باللغة باعتباره يندرج في قائمة المباني أو العناصر الملفوظة"⁽¹¹⁾. أما معنى قول تمام حسان: (بحسب ما يرهص به حيز اللفظ) فهذا هو قطب الرحي في هذا المفهوم، ذلك أن التضام يعني "تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداها تستدعي الأخرى ولا تقف بدونها"⁽¹²⁾. فإذا كانت الغاية من الكلمات هي الاستعانة بها في الإفصاح عن أغراضنا في تراكيب معينة فإن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضمَّ بعضها إلى بعض فيُعرف فيما بينها فائدة وهذا علم شريف وأصل عظيم⁽¹³⁾ ولما كان يجب على المتكلم أن يضمَّ لكل كلمة كلمةً أو كلمات أخرى تستدعيها وتتطلبها فإن هذه العملية لا تتم مصادفة؛ "فالكلمة في الجملة يغلب أن تتطلب كلمة أخرى تقع في حيزها بشروط خاصة"⁽¹⁴⁾ تتوقف عليها إفادة الكلام وقد سمى الجرجاني هذه الشروط بالمعاني النحوية في قوله: "إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات، وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة" فقولهم "بالضم"، لا يصح أن يُراد به النطق باللفظة بعد اللفظة، من غير اتصال يكون بين معنييهما لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة لكان ينبغي إذا قيل: (ضحك، خرج) أن يحدث في ضم "خرج" إلى "ضحك" فصاحة وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة توخي معنى من معاني النحو فيما بينهما"⁽¹⁵⁾.

— قرينة التضام وأثرها في رصد المناسبات الجمالية والنصية دراسة في أحاديث الأربعين النووية

3- قرينة التضام والمناسبة الجمالية والنصية:

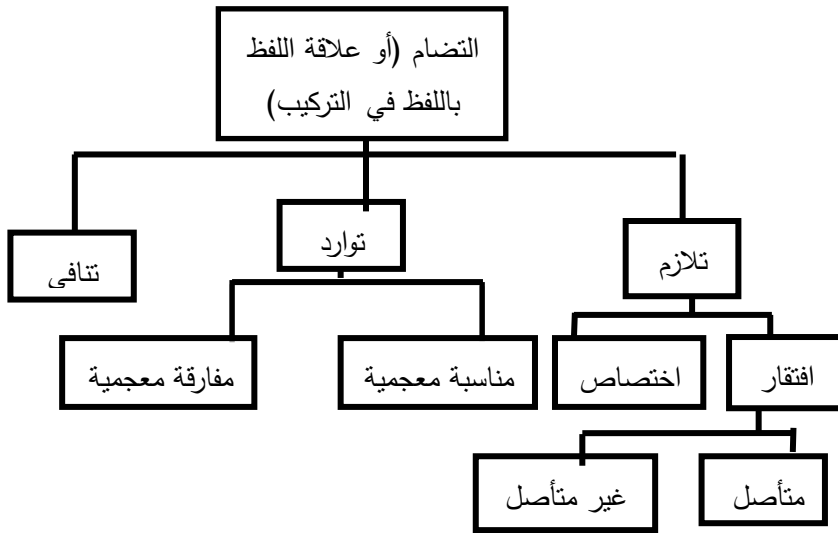
سبق أن أوردنا كلاما لتمام حسان عن التضام يبيّن فيه طبيعة وكيفية رصد المناسبة في التضام: "التضام قرينة على المعنى بحسب ما يرهص به حيز اللفظ من افتقار إلى لفظ آخر أو اختصاص به أو مناسبة بين هذا اللفظ وغيره أو مفارقة بين اللفظين. والمناسبة إما أن تكون **نحوية** بالافتقار والاختصاص وإما أن تكون **معجمية**"⁽¹⁶⁾. فهل المناسبة التي يتحدث عنها تمام حسان هنا سبب في حدوث التضام أو العكس؟ يبدو أن الكلام السابق يرجح كون المناسبة بنوعها مما يتطلبه التضام، وبالتالي، فهي سبب فيه. فالمناسبة النحوية ستكون سببا في تضام الكلمات نحويا والمعجمية ستكون سببا في تضامها معجميا.

بالإضافة إلى النوعين السابقين من المناسبات التي يقوم عليها تضام الألفاظ في التركيب هناك نوعان آخران للمناسبة تطرق إليهما تمام حسان ضمن حديثه عن قرينة التضام أحدهما: **المناسبة الذهنية**: وهي سبب فيما يسميه سيبويه (ت180هـ) (المستقيم أو المحال) يقول سيبويه: "وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فنقول: أتيتك غدا، وسأتيك أمس. والمحال الكذب، كأن تقول: سأشرب ماء البحر. ومعنى هذا أن هذه المناسبة تكره تحصيل الحاصل إلا لمؤشر أسلوبى، فلا يقال: الأرض أرض والسماء سماء لعدم الفائدة"⁽¹⁷⁾.

وهناك نوع آخر يسميه تمام حسان **المناسبة السياقية**: فإذا قلنا: جاء الربيع فإننا نستطيع أن نضع محل جاء أفعالا أخرى مثل حل أو وفد أو أتى بحسب الاختيار؛ فهذه الأفعال جميعا صالحة للتوارد مع لفظ الربيع، وسنجد أن

تواردها مع هذا اللفظ أمر اختيار يرتبط بأسلوب المتكلم في اختيار اللفظ المناسب لسياق الموقف⁽¹⁸⁾.

بعد أن أوردنا هذه الأنواع الأربعة التي هي مما يفتضيه التّضام وتكون سببا في حدوثه، فإننا سنقسمها إلى نوعين فهناك مناسبات **تحصل على مستوى الجملة** وهي المناسبة المعجمية والمناسبة النحوية لأنها تكون بين لفظين ويمكن أن نضيف لها المناسبة الذهنية وذلك في الشق المتعلق بالتناقض بين الألفاظ كما تحدث عنها سيبيويه أو ما سماه تمام حسان **بالمفارقة المعجمية** وهي على النقيض من المناسبة المعجمية، والشكل الآتي يلخص المناسبة الجمالية في التّضام وأهم علاقتها نحويا ومعجميا وسيأتي الحديث عنها فيما بعد مفصلة.



يرى أحد اللسانيين العرب أن قبول التّضام مصطلحا مشتركا بين نحو الجملة ونحو النص يوجب الحذر، إذ إن مظاهر التّضام بالإضافة إلى الجملة غير مظاهر التّضام بإضافتها إلى النص. فالافتقار والاختصاص والتّلازم

— قرينة التضام وأثرها في رصد المناسبات الجمالية والنصية دراسة في أحاديث الأربعين النووية

والمطابقة وعود الضمير والداخل والمدخول هي مظاهر التضام على مستوى الجملة، والحاجة إليها في نحو النص ثابتة بيقين، لكنّ نحو النص يتجاوز هذا المستوى ليشمل وسائل الربط في ظاهر النص:

- على مستوى العلاقات داخل الجملة

- على مستوى العلاقات بين الجمل

- على مستوى العلاقات بين الفقرات

- على مستوى العلاقات في مجمل النص

وعلى ذلك يصعب سحب مصطلح التضام من مفهوم الجملة إلى مفهوم النص إلا بتحميله قيمة جديدة مختلفة تناسب موضوع التحليل⁽¹⁹⁾.

لكننا بعد التمعن في النوعين المتبقيين من المناسبات في التضام - وأقصد بهما المناسبة السياقية والمناسبة الذهنية في الشق المتعلق منها بكرة التحصيل الحاصل إلا لمؤشر أسلوبى - أدركنا أنهما تحصلان على مستوى النص وتنتقلان بالتضام بين الألفاظ إلى مستوى أعلى من الجملة والتركيب وهو النص، ففي كلا المناسبتين يوضع توارد الكلمات وتضامها موضع المؤشر الأسلوبى حيث يختار المتكلم هذا اللفظ أو ذاك مراعاة لسياق الموقف وبذلك ينتقل الحديث من التضام على مستوى الجملة إلى الحديث عن التضام على مستوى النص.

4. المناسبة في أحاديث الأربعين النووية على ضوء قرينة التضام:

يصف "مصطفى صادق الرافعي" الحديث النبوي وصفا بلاغيا، يقول فيه: "متناسبُ الأجزاء في تأليف الكلمات: فهم الجملة واضح الصلة بين اللفظ

ومعناه واللفظ وضريبه في التأليف والنسق⁽²⁰⁾. كما يقول عنه أيضا: "لا نعرف في الناس من يتهيا له الأسلوب العصبِيُّ الجامع المجتمع على توثق السرد وكمال الملائمة، كما نراه في الكلام النبوي"⁽²¹⁾. بهذا الموقف الصريح عن بلاغة الحديث النبوي الشريف يصبح الحديث عن المناسبة فيه أمرا مقبولا، وسنقصر دراستنا هذه عن المناسبة في الحديث النبوي الشريف على ضوء قرينة التّضام في أحاديث الأربعين النووية.

يصف الإمام يحيى بن شرف الدين النووي (ت 676هـ) أحاديث الأربعين النووية في شرحه لها في مقدمة شرحه مبرزا أسباب اختياره لها ومنهجه في التعامل معها: "هي أربعون حديثا، كل حديث منها قاعدة عظيمة من قواعد الدين، قد وصفه العلماء بأن مدار الإسلام عليه، أو هو نصف الإسلام، أو ثلثه ونحو ذلك"⁽²²⁾. وهذه الأحاديث صحيحة ومعظمها في صحيح البخاري ومسلم، قدّمها النووي محذوفة الأسانيد ليسهل حفظها ويعم الانتفاع بها ثم اتبعها بباب في ضبط خفي ألفاظها. لينبه في الأخير أنه ينبغي على كل راغب في الآخرة أن يعرف هذه الأحاديث لما اشتملت عليه من المهمات واحتوت عليه من التنبيه على جميع الطاعات⁽²³⁾.

4-1. المناسبة المعجمية في أحاديث الأربعين النووية:

إن من أسباب توارد الألفاظ وتضامها حصول مناسبة معجمية بين اللفظ وبين ما يليه في السياق، ويقصد بها صلاح كلمتين للاجتماع في الجملة، وتكون منبع الإفادة التي يقتضيها التركيب. وقد استفاد في دراسته للتضام بشقه المعجمي من النظرية النحوية التوليدية، وتحديدًا ما أُطلق عليه تشومسكي

— قرينة التضام وأثرها في رصد المناسبات الجمالية والنصية دراسة في أحاديث الأربعين النووية

مصطلح قيود التوارد Sélection Restrictions رابطا بينه وبين المناسبة المعجمية⁽²⁴⁾.

ومن مميزات هذه القيود أنها "تخص المحمولات ومهمتها تحديد ما يشترطه المحمول في المفردات التي تساوقه -تضامه- إذ إنَّ للمحمول موضوعات وهذه الموضوعات يجب أن تستجيب لما يشترطه المحمول فيها. فالفعل "شرب" مثلا يشترط في فاعله أن يكون [+حي] ولذلك لا يمكن أن نقول: "شرب المصباح كذا"، كما يشترط هذا المحمول في مفعوله أن يكون [+سائل] و[+شروب]، ولذلك لا يمكن أن نقول: "شرب زيد ترابا". ويستفاد من هذه القيود أنها تمنع متكلم اللغة من إنتاج جمل شاذة أو منحرفة من الناحية الدلالية⁽²⁵⁾.

ومن الأمثلة على المناسبة المعجمية في التضام أننا نجد مثلا من الأفعال ما يتطلب فاعلا عاقلا نحو: "قرأ، خطب، فهم، أرشد" ومنها ما يتطلب فاعلا مهاجما نحو: هزم، اغتال، افترس". ومنها ما يتطلب فاعلا حيا دون تخصيص نحو: "أكل، شرب، صاح... الخ". فعندما نسند فعلا من هذه الأفعال إلى من هو له فنقول: "فهم التلميذ الدرس" عندئذ تتحقق المناسبة المعجمية التي يتطلبها التضام بين عناصر الجملة أما إذا قلنا: "قرأ الحجر دم النخلة" فإننا سنجد مفارقة معجمية بين "قرأ" و"الحجر" و"قرأ" و"الدم" وبين "الدم" و"النخلة"؛ فلا الحجر يقرأ، ولا هو يقرأ الدم، ولا الدم مما يخضع للقراءة، ولا النخلة من نوات الدماء. وهكذا تنعدم علاقة التضام بين مفردات الجملة⁽²⁶⁾.

ومن المناسبات المعجمية التي ترتب عنها تضام لفظ (هجرة أو هاجر) مع ضمير المضاف إليه أو ضمير الفاعل في الحديث الأول من أحاديث

الأربعين النووية في قوله صلى الله عليه وسلم: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه)، وذلك لأن مادة هذا اللفظ (هجر) تقتضي فاعلا حيا متحركا لأنه من الألفاظ الدالة على الحركة الانتقالية والدالة على الذهاب والمضي. وإذا كانت أفعال الحركة والانتقال مختصة بالإنسان والحيوان فإن مادة الهجر لا تتضام إلا مع الإنسان دون الحيوان لأنها تتميز بلمح دلالي آخر وهو النية والقصد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تناسب لفظ هجر مع حرف الجر (إلى) لأن هذه المادة تدل على ترك المكان والانتقال إلى مكان آخر، ولما كان الهجر مفارقة للمكان تطلب ذلك ضم لفظ الهجرة والمهاجرة إلى حرف الجر (إلى)، الذي يدل على انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية، من المتوقع إذن أن يكون ما بعد إلى زمانا أو مكانا لكنه لم يكن لا هذا ولا ذاك بل هو في الحقيقة.

وفي الحديث الثاني نلمح المناسبة المعجمية التي كانت سببا في تضام اللفظين (يرى) و(أثر) في قوله صلى الله عليه وسلم وهو يصف جبريل عليه السلام لما جاءه في هيئة رجل: (لا يرى عليه أثر السفر)، وذلك لأن الرؤية هنا بصرية وليست علمية تعتمد على حاسة البصر (العين) فوَقعت المناسبة المعجمية مع لفظ (أثر) لأنه مما يُشاهد وتدرکه العين، "فأفعال الحواس كلها تتعدى إلى مفعول واحد، نحو: أبصرته، وشممته، وذقته، ولمسته، وسمعته. وكل واحد من أفعال الحواس يقتضي مفعولا مما تقتضيه تلك الحاسة، فالبصر يقتضي مبصرا، والشم يقتضي مشموما، والسمع يقتضي مسموعا"⁽²⁷⁾. وهناك الكثير من المناسبات المعجمية في بقية الأحاديث إن لم نقل إن كل أحاديثه صلى الله عليه سلم تناسبت ألفاظها معجميا فتضامت في تراكيب بليغة.

— قرينة التضام وأثرها في رصد المناسبات الجمالية والنصية دراسة في أحاديث الأربعين النووية

4-2. المناسبة النحوية في أحاديث الأربعين النووية:

المناسبة في الجملة إما معجمية وإما نحوية وهي استلزام أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر، فيسمى التضام هنا "تلازما"، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى "تتافيا"⁽²⁸⁾.

ويمكن رصد التضام النحوي والمناسبة النحوية في اللغة العربية وفقا لما سمي "ظواهر استعمال العناصر التركيبية" وهي: التلازم: ويشمل ظاهرتي: الافتقار والاختصاص. والتنافي. وسنركز هنا على ظاهرة الافتقار لأن الزمان والمكان لا يكفيان لدراسة الظواهر المتبقية.

أما الافتقار فمعناه أن لفظا ما لا يستقل بالفائدة ولا يوقف عليه في الكلام غالبا، إنما يتطلب في حيّزه لفظا آخر لا غنى له عنه⁽²⁹⁾. ويُعبر عن هذا المصطلح بمصطلحات أخرى في كتب النحو من قبيل (يحتاج، لا بدّ، يستلزم، يقتضي... الخ) من الألفاظ التي تعبر عن علاقة تلازم اللفظ بضميمه في التركيب. وينقسم الافتقار إلى نوعين هما:

أ/الافتقار المتأصل: ويكون للفظ بحسب أصل الوضع، وهو افتقار العناصر التي لا يصح إفرادها في الاستعمال، وإن صحّ ذلك عند إرادة الدراسة والتحليل مثل: افتقار حرف الجر للاسم المجرور، وحرف العطف للمعطوف، وحرف الاستثناء للمستثنى، وواو الحال لجملة الحال والضمير لمرجعه، والموصول لصلته، وبعض الظروف لمضاف إليه إما مفردا وإما جملة⁽³⁰⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الألفاظ المفتقرة افتقارا متأصلا إما أسماء وإما حروف. أما الأسماء المفتقرة افتقارا متأصلا في النحو العربي هي: الأسماء

الموصولة، وأسماء الإشارة، والضمائر، والأسماء الملازمة للإضافة، و(كم، كأين، كذا)، و(ما) التعجبية، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط. وهي كلها أسماء مفتقرة لضمائنها بسبب لفظها، أي: أصل وضعها.

لكن بعد مقارنة الصور المجردة لهذه الألفاظ واستعمالها في السياق ظهر لنا أن الهدف من الافتقار المتأصل هو توضيح المعنى أو بصورة أخرى رفع الإبهام؛ إذ إن كل هذه الأسماء مبهمة إبهاما مفردا وهو "درجة معينة من الغموض وعدم التحديد توجد في بعض الألفاظ المفردة التي قد توصف بالتركيب أو التعريف، بحيث تحتاج إلى ضمنية أو قرينة لفظية غالبا تزيل غموضها الذي يظهر بالمقارنة بين الصورة المجردة لهذه الألفاظ واستعمالها"⁽³¹⁾.

ويمكن أن نضيف للألفاظ المنضوية تحت هذا التصنيف اسم العدد، وأسماء المقادير وما يشبهها لأنها ألفاظ مبهمة بأصل وضعها وتفتقر لمضامة ألفاظ أخرى ترفع إبهامها.

فسبب إبهام الاسم الموصول مثلا وقوعه على كل شيء من حيوان أو جماد أو غيرهما، لذلك لا يفهم معناه حتى يُضَمَّ ما بعده إليه من جملة الصلة فترفع إبهامه. وقد أشار "ابن يعيش" إلى هذا النوع من الافتقار قائلا: "معنى الاسم الموصول أن لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسما، فإذا تمّ بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه"⁽³²⁾.

وقال "ابن الأنباري" (ت577هـ): "إذا قال قائل: لم سمي (الذي، والتي، ومن، وما، وأي) أسماء الصلات؟ قيل: لأنها تفتقر إلى صلات توضحها

— قرينة التضام وأثرها في رصد المناسبات الجمالية والنصية دراسة في أحاديث الأربعين النووية

وتبينها، لأنها لم تُفهم معانيها بأنفسها، ألا ترى أنك لو ذكرتها من غير صلة، لم تفهم معناها حتى تُضمَّ إلى شيء بعدها⁽³³⁾. فلو توقفنا على الاسم الموصول (من) في قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الخامس: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) واستغنيا عن صلته (أحدث في أمرنا...) فإن الأمر سيبقى مبهما ولن يكتمل المعنى المراد إبلاغه.

الأمر نفسه أيضا في هذا الحديث بالنسبة لاسم الإشارة (هذا) المفتقر إلى المشار إليه (أمرنا) والمقصود به الشرع أو الدين ذلك أن أسماء الإشارة أسماء تستعمل للإشارة إلى كل ما بحضرة المُشير، وقد يكون بحضرة أشياء كثيرة فتلتبس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها يشير⁽³⁴⁾. لهذا افتقرت إلى ما يرفع إبهامها من المُشار إليه، الذي وضّحه "الرضي" (ت688هـ) قائلا: "أسماء الإشارة تحتاج إلى القرينة الرافعة لإبهامها، وهي إما الإشارة الحسية أو الوصف"⁽³⁵⁾.

وأما عن افتقار الحروف افتقارا متأصلا فيجمع كل النحاة قديما وحديثا على أن أصل وضع الحروف "الدلالة على معنى في غيرها"، قال "ابن يعيش": "ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت (الغلام) فهم منه المعرفة ولو قلت (ال) مفردة، لم يفهم منه معنى؟ فإذا قرُن بعده من الاسم أفاد في الاسم، فهذا معنى دلالاته في غيره"⁽³⁶⁾.

ونظرا إلى عدم استقلالية الحرف في التركيب واحتياجه إلى اسم أو فعل يدل فيه على معناه استنتج "ابن يعيش" أن "الحرف لكونه لا يدل إلا على معنى في غيره، افتقر إلى ما يكون معه ليفيده معناه فيه"⁽³⁷⁾. وتبعه في ذلك

من الحدين "تمام حسان" قائلاً: "الأدوات جميعاً ذات افتقار متأصل إلى الضام. إذ لا يكتمل معناها إلا بها، فحرف الجر لا يفيد إلا مع المجرور، ولا حرف العطف إلا مع المعطوف. حتى أدوات الجمل تقتصر إلى ذكر الجملة كاملة بعدها"⁽³⁸⁾. ولا تأثير لعمل هذه الأدوات أو عدمه، أو اختصاصها أو عدمه في افتقارها لما تؤدي فيه معناها.

ومن أمثلة هذا النوع من الافتقار افتقار الحرف المشبه بالفعل (إنّ وأخواتها) إلى مبتدئ وخبر أو جملة اسمية ليؤدي فيه معنى التوكيد ما ورد في قوله صلى الله عليه وسلم من الحديث العاشر: (إنّ الله طيبٌ...) إلا أن دخول (ما) الكافة على (إنّ وأخواتها) يؤدي إلى زوال افتقارها للاسم والخبر لكن معنى التوكيد فيها مع (ما) الكافة يصبح أقوى مما كانت عليه قبل دخولها. وبالتالي فإنّ دلالتها على التوكيد تبقى افتقارها (للمؤكد)، وذلك كما في قوله صلى الله عليه وسلم من الحديث الأول: (إنما الأعمال بالنيات...) إذ افتقرت (إنما) إلى ما تؤدي فيه معنى التأكيد وهو (الأعمال). و"إنما) هنا لتقوية الحكم المذكور بعدها، وليست للقصر؛ لأن من الأعمال ما يخرج عن النية"⁽³⁹⁾.

ب/ الافتقار غير المتأصل: ويكون للباب النحوي (الوظيفة النحوية) بحسب التركيب، وسُمي غير متأصل لأن الافتقار فيه غير منسوب إلى الكلمة. فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب النحوي لا يكون الافتقار للكلمة لأنها غير مفقّرة بحسب أصل وضعها، وإنما يكون الافتقار للباب النحوي، كافتقار المضاف للمضاف إليه، والحال لحدث تلابسه، وفعل التعجب للتمييز والمبتدأ للخبر⁽⁴⁰⁾.

— قرينة التضام وأثرها في رصد المناسبات الجمالية والنصية دراسة في أحاديث الأربعين النووية

إنّ افتقار الألفاظ في اللغة العربية افتقارا متأصلا يختلف عن افتقارها افتقارا غير متأصل؛ إذ الهدف من النوع الأول توضيح المعنى ورفع الإبهام عن الأسماء أو تأدية المعنى في الحروف. أما النوع الثاني فالهدف منه إحداث الفائدة- فائدة تامة أو جزئية. ومن أمثلة افتقار هذا النوع نجد افتقار التوابع لمتبوعاتها، فالتوابع هي (الصفة، البدل، عطف البيان، البدل، عطف النسق) إذا ضامت ما تنقر له من متبوعاتها (الموصوف، المبدل منه، متبوع عطف البيان، المعطوف عليه) لا تفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها، لأنها لا تتوفر في هذا التركيب -التابع والمتبوع- على المسند والمسند إليه اللذين هما الأساس في كل تركيب نحوي مفيد فائدة تامة. وحتى تتم فائدتهما لا بد من مضايمتهما عنصرا نحويا آخر -غير التابع أو المتبوع- يقوم بالوظيفة الناقصة في التركيب⁽⁴¹⁾.

وبالرغم من عدم فائدة ألفاظ هذه الطائفة مع ما تفتقر له فائدة تامة يحسن السكوت عليها فإنها لازمة لمتبوعاتها، وقد عبّر "ابن يعيش" عن هذه العلاقة الإلزامية في قوله: "التوابع هي المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل، ومعنى قولنا: ثوان، أي فروع في استحقاق الإعراب لأنهم لم تكن المقصود، وإنما هي من لوازم الأول كالانتماء له"⁽⁴²⁾. ما يوحي بأن التوابع بمثابة المتبوع نفسه، لكنه يؤتى بها لغرض معين أو لشيء منقوص في المتبوع يجب تتمته، فالصفة يؤتى بها لتوضيح المتبوع أو لتخصيصه، ففي قوله صلى الله عليه وسلم من الحديث الثاني: (إذ طلع علينا رجلٌ شديدٌ بياض الثياب شديدٌ سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر...) افتقر الموصوف (رجل) للصفة المفردة (شديد بياض الثياب) و(شديد سواد الشعر) والصفة الجملة (لا يرى

عليه أثر السفر) لأن عدم تحديد صفة بعينها سيفتح الباب أمام عدة احتمالات كأن نقول رجل طويل أو قصير أو أشعث أو أغبر أو أشقر... الخ من الاحتمالات التي تدل على الحالة والهيئة، لكنه بمضامته لهذه الصفات للموصوف (رجل) حدد حالة هذا الرجل التي تدل على انتفاء كونه مسافرا.

4-3. المناسبة الذهنية في أحاديث الأربعين النووية:

وهي أمر ضروري لا تتحقق الاستقامة إلا به، وهي تتنافى مع التناقض وعيوب التفكير. ومعنى هذا أن المناسبة الذهنية تحول دون التناقض، وتكره تحصيل الحاصل إلا لمؤشر أسلوبى، فلا يقال: الأرض أرض والسماء سماء لعدم الفائدة. ولكن يُقال: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله)؛ لأن المعنى فله ثواب هجرة ته إلى الله ورسوله، والعبرة بالقرينة التي في سياق الحديث وهي عبارة (وإنما لكل امرئ ما نوى)⁽⁴³⁾.

4-4. المناسبة السياقية في أحاديث الأربعين النووية:

ومعناها أن يصلح لفظ ما أن يرد في صحبة لفظ آخر لمناسبة بينهما في المعنى (المناسبة المعجمية)؛ فإذا قلنا: جاء الربيع فإننا نستطيع أن نضع مكان جاء أفعالا أخرى مثل: حل أو وفد أو أتى بحسب الاختيار؛ فهذه الأفعال جميعا صالحة للورود مع لفظ الربيع، وسنجد أن تواردها مع هذا اللفظ أمر اختيار يرتبط بأسلوب المتكلم في اختيار اللفظ المناسب لسياق الموقف. ولهذا يرى تمام حسان أنه يجب أن نفرق بين المناسبة المعجمية بين عناصر الجملة وبين المناسبة السياقية بين النص أو الألفاظ وسياق الموقف. وبهذا الشكل يوضع التوارد بكافة صورته موضع المؤشر الأسلوبى ومن ثم يربطه بالمفاهيم التداولية النصية وأهمها سياق الموقف، وهو مفهوم يشمل كل الظروف المحيطة بالنص

— قرينة التضام وأثرها في رصد المناسبات الجمالية والنصية دراسة في أحاديث الأربعين النووية

ماديا ومعنوياً. ويمكن أن ندرس هذه المناسبة من خلال ما يتمتع به التوارد من جواز إجراء النقل من جهة، ثم من خلال اتصاله بفكرة سياق الموقف من جهة أخرى. فالنقل يعين على اختيار المبنى، والموقف يعين على إجادة المعنى⁽⁴⁴⁾.

إذا عدنا إلى الحديث النبوي الشريف فإننا سنجد ألفاظه منتقاة بدقة لتتلاءم وتتناسب مع السياقات التي سترد فيها. وفي هذا الشأن يقول مصطفى صادق الرافعي: "إنك لا ترى كلمة غيرها أتمَّ منها [في التأليف والنسق] أداء للمعنى وتأتيا لسره في الاستعمال"⁽⁴⁵⁾. كيف لا والرسول صلى الله عليه وسلم كان يراعي في حديثه كل ما يحيط بما سيقوله، فهو يقول: "أمرت أن أخطب الناس على قدر عقولهم"، وذلك بإدراكه لكل الظروف والملابسات التي تحيط بما سيقوله ومناسبة أقواله لسياق الموقف الذي ستقال فيه.

ومن المناسبات السياقية في الحديث الثاني استعماله للفظ (أخبرني) بدل مجموعة أخرى من الألفاظ المحاكلة له ك(أعلمني) و(أنبأني) في استفساره (عن الإسلام، وعن الإيمان، وعن الإحسان، وعن الساعة، وعن أماراتها). فإذا تأملنا الفروق بين هذه الألفاظ الثلاثة سيظهر لنا سبب اختياره للفظ (أخبرني) بالذات؛ وذلك لأن النبا "خير ذو فائدة عظيمة يحصل بها علم أو غلبة ظن، ولا يقال للخبر في الأصل نبأ حتى يتضمن هذه الأشياء الثلاثة"⁽⁴⁶⁾. والعلم "فهو إدراك الشيء بحقيقته"⁽⁴⁷⁾ أما الخبر "فهو العلم بالأشياء المعلومة من جهة الخبر"⁽⁴⁸⁾.

بعد أن تعرفنا على معنى كل لفظة من هذه الألفاظ سنذهب إلى سياق الموقف لنفهم أكثر سبب هذا الاختيار، ذلك أن السائل أو المستفسر لم يكن غرضه الاستفهام ولم تكن تلك الأمور المسئول عنها بالمجهولة لديه فهو ملك

الوحي جبريل عليه السلام، إنما كان غرضه منها هو التعليم بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: (يا عمر أتدري من السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: إنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم). ولما كانت تلك الأمور المسؤول عنها معلومة لدى السائل اختار لفظ (أخبرني) بدل لفظي (أنباني وأعلمني).

— قرينة التضام وأثرها في رصد المناسبات الجمالية والنصية دراسة في أحاديث الأربعين النووية

الإحالات والهوامش:

- (1)– ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط1، 1979، ص67.
- (2)– تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998، ص11.
- (3)– المرجع نفسه، ص232.
- (4)– المرجع نفسه، ص39.
- (5)– محمد محمد يونس علي، المعنى وضلال المعنى- أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الاسلامي، بيروت، ط2، 2007، ص320.
- (6)– المرجع نفسه، ص233.
- (7)– تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 2005، ص81.
- (8)– المرجع السابق، ص11.
- *- يستخدم في اللسانيات العربية الحديثة مع مصطلح التضام عدة مصطلحات أخرى كمقابلات للمصطلح الأجنبي Collocation من قبيل؛ المصاحبة، الرصف، الاقتران، التلازم، التابع.
- (9)– محمد محمد يونس علي، المعنى وضلال المعنى، ص320.
- (10)– المرجع نفسه، ص321.
- (11)– تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص94.
- (12)– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه و علق عليه محمود شاكر، دار المدني، الرياض، ط3، 1992، ص539.
- (13)– تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص80.
- (14)– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص394.
- (15)– تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص81.
- (16)– تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007، ص50، 51.
- (17)– المرجع السابق، ص68.

- (18) - سعد عبد العزيز مصلوح، اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومناقشات، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004، ص 230، 231.
- (19) - مصطفى صادق الرافعي، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط9، 1973، ص325.
- (20) - المرجع نفسه ص338.
- (21) - يحيى بن شرف الدين النووي، شرح متن الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، دار الفتح دمشق، ط4، 1984، ص05.
- (22) - المرجع نفسه، ص05.
- (23) - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 96.
- (24) - عبد المجيد جحقة، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة، دار توفيق، الرباط، ط4، 1993، ص62.
- (25) - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 81.
- (26) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ص295، 296 .
- (27) - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص217
- (28) - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص80
- (29) - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، عالم الكتب، القاهرة، ط2، (د، ت)، ج1، ص89.
- (30) - ينظر: عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، دار غريب-القاهرة، 2008، ص 155-159.
- (31) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص371.
- (32) - أبو البركات ابن الانباري، أسرار العربية، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د، ت)، ص279.
- (33) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 352.
- (34) - الرضي الإسترباذي، شرح الرضي على الكافية، ج2، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة غار بونس، طرابلس، ط2، 1996، ص472.

— قرينة التضام وأثرها في رصد المناسبات الجمالية والنصية دراسة في أحاديث الأربعة النووية

- (35) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص447.
- (36) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص450.
- (37) - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص126.
- (38) - حسن عبد الجليل يوسف، إعراب الأربعة حديثا النووية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط3، 2003، ص13.
- (39) - المرجع نفسه، ج1، ص89.
- (40) - حسين رفعت حسين، الموقعية في النحو العربي، ص64.
- (41) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص218.
- (42) - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص50.
- (43) - تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص65-68.
- (44) - مصطفى صادق الرافع، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ص325.
- (45) - الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت (د،ت)، 481.
- (46) - المرجع نفسه، ص343.
- (47) - المرجع نفسه، ص141.